البحرين

معضلة الوطنيّة وتفجير الإثنيّات الطائفيّة

عبّاس المرشد ❖

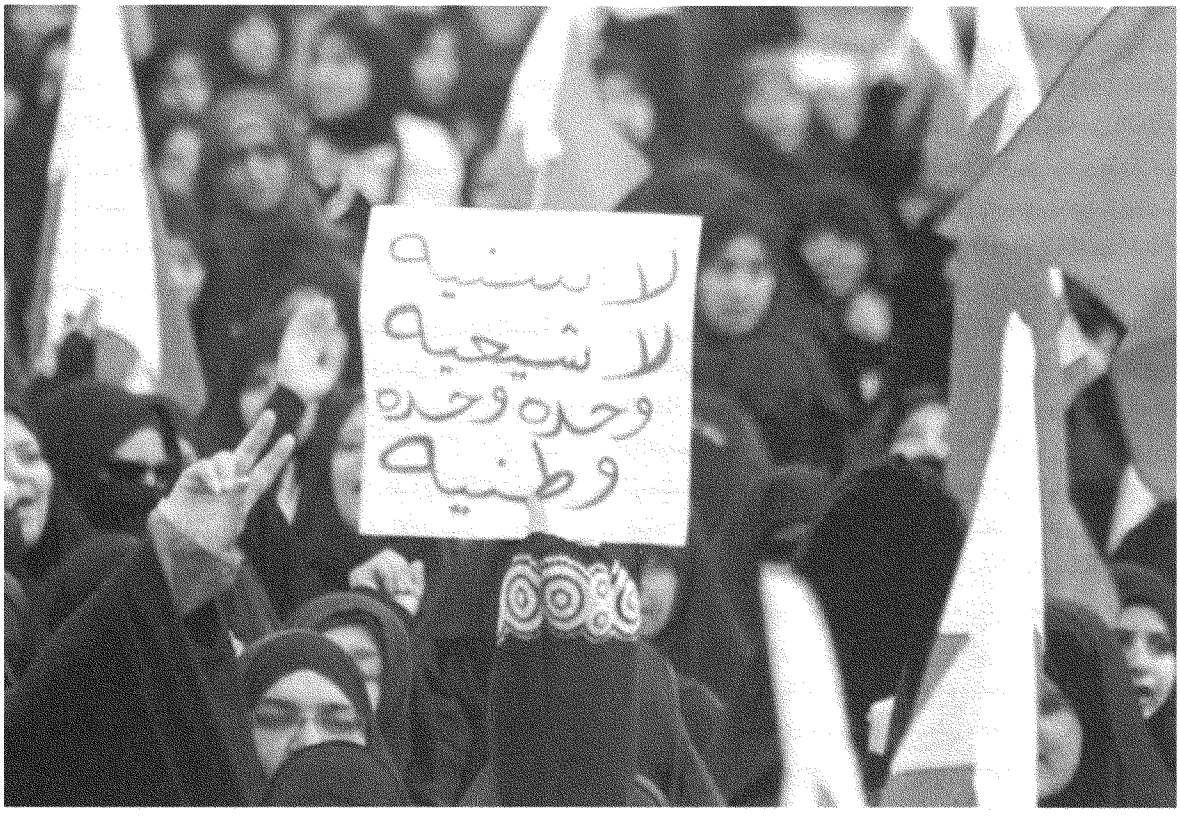

تُصنّف البحرين ضمن البلدان المتنوّعة «إثنيًا.» ومن شأن هذا التنوّع أن يؤدّي دورًا مهمًّا في التأثير في فعّاليّة النظام السياسيّ وشرعيّته، من جهة؛ وأن يمارس دورًا أهمَّ في تشكيل الهويّة الوطنيّة والهويّات الفرعيّة، وما قد ينتج عنها من صراعٍ أو تعايشٍ، من جهةٍ أخرى.

عادةً ما يصادف دراسو التركيب الاجتماعيّ صعوباتٍ منهجيّةً ومفهوميّةً إزاء تحديد الإثنيّات في البحرين، وذلك نظرًا إلى ندرة الموضوعيّة المتّبعة، وهو ما أدّى إلى ضعف التراكم البحثيّ وقلّةِ البيانات الخاصّة بالوضع الاجتماعيّ. وهذا يرجع في الأساس إلى سياساتِ الدولة التي تعمل - بذريعة «المواطنة الشاملة» - على حجب المعلومات، وعدم الاعتراف بالجماعاتِ بوصفها جماعاتٍ أصيلةً، الأمرُ الذي يؤدّي إلى خلق تصوّراتٍ ذاتيّةٍ لكلّ جماعة. وهذا، بدوره، يُمكّن النظام السّياسيَّ من تمرير سياساتٍ خاصّةٍ به، تدور وظيفتها حول تقوية جهاز الدولة وتشويه المجتمع.

❖ كاتب وباحث بحرينيّ.

التنوّع الإثنيّ

التباين الاجتماعيّ (social differentiation) من الأمور المسلّم بها داخل المجتمعات البشريّة كافةً، ويُعتبر التنوّعُ الإثنيُّ (الأصول العرقيّة، الاختلاف اللغويّ، الانتماءُ الدينيّ أو المذهبيّ) حالةً فرعيّةً ومظهرًا من مظاهر عديدة للتباين الاجتماعيّ.

المصادر التاريخيّة تشير إلى أنّ السكّان القدماء كانوا ينحدرون من أصولٍ عربيّةٍ مستوطنةٍ قديمًا، وأصولٍ إيرانيّةٍ، والقليل من الأصول الإفريقيّة، وأنّ الغالب عليهم اعتناقُهم مذهبَ التشيّع.

في حال البحرين، يتداخل التنوّعُ الإثنيّ مع تصنيفٍ سياسيّ واجتماعيّ. وهذا يعود إلى استخدام الجماعات لذلك التنوّع استخدامًا سياسيًّا يدور ـ في الغالب ـ حول قهر جماعاتٍ معيّنة، واندفاعِها إلى مقاومة هذا القهر، بما يؤدّي في النهاية إلى بروز إشكاليّاتٍ صراعيّة، ولاسيّما في أوقات الاستحقاقات السياسيّة التي تُعيد ترتيب شبكة المصالح السائدة في المجتمع.

السكّان الأصليّون، السكّان الأقدم

بسبب تعدّد الهجرات وكثرتها، من البحرين وإليها، فإنّه يصعب التسليمُ بمقولة «السكّان الأصليّين.» إلّا أنّ ذلك لا يمنع من تشييد مقولةٍ أكثرَ تعبيرًا عن الواقع، وهي مقولة «السكّان الأقدم.» فإذا اعتبرنا فترةَ دخول آل خليفة إلى البحرين واستيلائهم عليها سنة ١٧٨٣ عتبةً زمنيّةً تُقاس عليها أقدميّةُ السكان، وجدنا أنّ المصادرَ التاريخيّة تشير إلى أنّ السكّان القدماء كانوا ينحدرون من أصولٍ عربيّةٍ مستوطنةٍ قديمًا، وأصولٍ إيرانيّةٍ، والقليل من الأصول الإفريقيّة، وأنّ الغالب عليهم اعتناقُهم مذهبَ التشيّع. أمّا التنوّع الذي لحق بالبحرين بعد هذا التاريخ فيتمثّل في دخول قبائل عربيّة سنّيّة، وأفارقةٍ سنّة، شكّلوا أنفسَهم في جماعاتٍ إثنيّةٍ مغايرةٍ لجماعات السكّان القدماء.

أدّت هذه الهجرات، على الأرجح، إلى تعزيز التقسيم السكّانيّ على أسسٍ طائفيّة. ومن ذلك أفاد النظامُ السياسيُّ في تقوية سلطته على الأرض والسكّان. وقد تأثّرتْ معظمُ مناطق البحرين بحركة الهجرات الخارجيّة الإقليميّة، التي ساعدت في ظهور الكثافة الديموغرافيّة في العديد من المدن والقرى، على النحو الحاليّ، وعلى مدى أكثر من قرن.

شهدت التركيبةُ الإثنيّة للبحرين، منذ نهاية القرن الثامن عشر، تأثيراتٍ كبيرةً ومفارقة. فقد استقبلتْ هجراتٍ استيطانيّةً واسعةً من جهة القبائل العربيّة التي تحالفتْ مع قبيلةِ آل خليفة، أو وجدتْ حمايةً ودعمًا لها، كما في حال قبيلة الدواسر الذين استوطنوا البحرين منذ العام ١٨٤٦[1] واحتلّوا مكانةً اقتصاديّةً كبيرةً بفعل حماية الشيخ عيسى بن علي لهم.[2] وفي المقابل، هاجرتْ من البحرين في هذه الفترة مجموعاتٌ كبيرةٌ من السكّان القدماء باتجاه المنطقة الشرقيّة للجزيرة العربيّة، وفي فتراتٍ أقدم، كما في حال الغزو العمانيّ للبحرين سنة ١٧١٣، أو بعد استيلاء آل خليفة على البحرين سنة ١٧٨٢.

يمكن القول إنّ هناك تسلسلًا هرميًّا كفل تفوّقَ فئاتٍ معيّنةٍ على أخرى. على قمّة الهرم، تتفوّق فئةُ العائلة الحاكمة، مبلورةً إيديولوجيّةً تؤمن بالتعايش مع عدم المساواة؛ فهي لا تفصلُ نفسها عن الجماعات الأخرى، لكنّها لا تقبل المساواة في الحقوق والواجباتِ السياسيّة والمدنيّة. أمّا الجماعات السنيّة فتندمج مع النظام السياسيّ اعتقادًا منها بوجود مصالح مشتركة، أو بسبب الإحساس بالخطر المشترك. وأمّا الجماعاتُ الشيعيّة فتميل إلى سلوك التعدديّة، والاحتفاظِ بخصوصيّة كلّ جماعةٍ، مع المساواة في الحقوق السياسيّة والمدنيّة.

ينحدر غالبيّةُ سكّان (مُواطني) البحرين حاليًّا من أصول قبائلَ عربيّةٍ مهاجرة، إلّا أنّ نسبةً لا بأس بها منهم تنحدرُ من أصولٍ إيرانيّة وأفريقيّة كما سبق الذكر. مذهبيًّا تتوزّع هذه الأعراق بين السنّة والشيعة: القبائل العربيّة الأقدم تعتنقُ التشيّع، في حين أنّ القبائل الأحدث هجرةً تعتنقُ المذهب السنّيّ. أمّا بالنسبة إلى الأصول العرقيّة الأخرى، فإنّ المنحدرين من أصولٍ إيرانيّةٍ يُطلق على قسمٍ منهم «العجم،» وهم متشيّعون، ويُطلق على القسم الآخر «الهولة،» وهم سنيّون. ويُشكّل ذوو الأصول الإفريقيّة شريحةً واسعةً من المواطنين، وهم ينحدرون غالبًا من العبيد المحرَّرين، أو من المهاجرين بفعل عواملَ اقتصاديّةٍ واجتماعيّة، ويَغلب عليهم التسنّن. وذلك يقودنا إلى الجزم بعدم وجود تجانسٍ عرقيٍّ أو إثنيٍّ داخل المذاهب الإسلاميّة، إذ إنّ أغلب هذه المذاهب تحتوي على عناصرَ مختلفةِ الأعراق: فالشيعة يتشكّلون من عرب وإيرانيّين وهنود وباكستانيين؛ والسنّة يحوون خليطًا من القوميّات والأعراق، فمنهم ذوو أصولٍ قبليّةٍ، ومنهم ذوو أصولٍ إيرانيّةٍ وإفريقيّةٍ، وعددٌ منهم يأتي من أصولٍ بلوشيّة.

التوزيع المذهبيّ

بسبب غياب أيّة إحصائيّة دقيقة، كان عدد سكّان البحرين في بداية القرن العشرين محلّ تعارض: فأمين الريحاني ـ الذي زار

---

(١) انظر: عباس المرشد، **البحرين في دليل الخليج** (فرايس للنشر والتّوزيع، ط ١، ٢٠١١).

(٢) انظر: فؤاد الخوري، **القبيلة والدّولة في البحرين** (بيروت: معهد الإنماء العربيّ، ١٩٨٣).

البحرين سنة ١٩٢٣ ـ قدّر عددهم بـ ٢٠٠ ألف، أمّا عباس فروغي فيُحدّدهم ب ١٢٠ ألفًا في عام ١٩٣٠، في حين يقدّرهم طه الهاشمي ب ١٥٠ ألفًا. ويؤكّد تقريرُ **سجلاّت البحرين لسنوات ١٩٢٦ـ١٩٣٧** العددَ نفسه، وهو عددٌ يرتفع كثيرًا عن العدد الذي قدّرته الإدارةُ البريطانيّة سنة ١٩٢٠ والبالغ نحو ١٠٠ ألف.

الرواية الرسميّةُ تفترض أنّ نسبة الشيعة كانت أقلّ من ٥٠٪ إلى فترة منتصفِ القرن الماضي، حيث زادت بفعل عواملَ عديدةٍ تسوّقها الراوية الرسميّة، منها: زيادة معدّلات الولادة لدى الشيعة؛ وهجرة بعض القبائل السنيّة من البحرين سنة ١٩٢٣، مقابل زيادة هجرة الإيرانيّين والعراقيّين الشيعة إليها.

لكنّ هذه الأسباب لا تُفسّر حقيقةَ الزيادة المزعومة. فالبناء العائليّ للجماعات الشيعيّة كان يتّصفُ بالطابع القرويّ، ومعدل الزيادة الطبيعيّة ينخفض عادةً عندما تتمدّن هذه الفئات. ومن المعروف أنّ تمدّن الجماعات الشيعيّة تأخّر لعوامل سياسيّة واقتصاديّة. لذا فإنّ الحديث عن زيادة معدّلات الولادة، أو تعدّد الزوجات، كان ينطبق تاريخيًّا على فتراتٍ حديثةٍ جدًّا، لا على فترةٍ تاريخيّةٍ مثل فترة الخمسينيّات والستينيّات التي شهدتْ تمدّنًا نوعيًّا داخل الأرياف والقرى. كما أنّ الحديث عن هجرة قبائل سنيّةٍ هو حديثٌ مجتزأٌ؛ فقبيلة الدّواسر التي غادرت البحرين احتجاجًا على الإصلاحات الإداريّة، وتعاضدًا مع الحاكم المعزول سنة ١٩٢٣، عاد أغلبُها بعد عدّة سنواتٍ بالاتفاق مع المستشار بلجريف.[٣] أمّا الهجرات الوافدة، فإنّ أرقام الإحصائيّة الرسميّة لتلك الفترات لا تُقوّي هذا الاتجاه، وإنْ كانت هناك بالفعل هجراتٌ اقتصاديّة من الساحل الشرقيّ، ولكنها كانت تضمُّ فئاتٍ مختلفةً من الشيعة والسنّة (أو ما يُعرف بالهولة والعجم).

ووفق إحصائيّةٍ تقديريّةٍ تستند إلى جداول الانتخابات في ٢٠١٠، يمكن وضعُ أرقام التوزيع المذهبيّ، مع مراعاة نسبة اختلافٍ ما بين ٢٪ إلى ٣٪، وذلك على الشكل الآتي:

عدد البحرينيّين: ٦٢١٦٧٦ .

عدد الشيعة: ٣٧٦٩٦٤ .

عدد السنّة: ٢٤٤٧١٢.

نسبة الشيعة: ٦١٪ .

نسبة السنّة: ٣٩٪.

بناءً على ذلك، يمكن أن نفهمَ خطورة مسألة الأغلبيّة والأقليّة حين يراد منها تمريرُ الأغراض السياسيّة الخاصّة، وعلى رأسها ما يتعلّق بشرعيّة نظام الحكم، ومشروعيّة السياسة المتّبعة في التعامل مع المواطنين، من حيث درجة المشاركة السياسيّة ونسبة الحقوق مقابل الواجبات السياسيّة؛ وكذلك ما يتعلّق بتوزيع الثروة الاقتصاديّة، وتقديم الخدمات الإنمائيّة والتنمويّة للمناطق السكّانية. بل إنّ لها دورًا خطيرًا في صياغة الذاكرة التاريخيّة والهويّةِ الجماعيّة. والواقع أنّ العديد من المشكلات السياسيّة ظلّت عالقةً لكونها تتطلّب وضع حلولٍ عمليّةٍ وواقعيّةٍ لمسألة الأكثريّة والأقليّة، وتلبية استحقاقاتٍ مترتّبةٍ عليها.

الهويّات الاجتماعيّة والدينيّة

حتى فترات متأخّرة من تاريخ البحرين الاجتماعيّ، لم تعانِ البحرين مسألةَ الهويّة. وقد نعزو ذلك إلى أنّ مفهوم الهويّة ـ بصيغته السياسيّة والاجتماعيّة ـ يُعتبر مفهومًا حديثًا. وقد يكون السبب أنّ المجتمع البحرينيّ ظلّ متجانسًا، يتقبّل الانفتاحَ والتعاملَ مع الآخر، بحكم الطبيعة التجاريّةِ للمجتمع، ونظرًا إلى وجود نظامٍ إداريٍّ يحظى بالشرعيّة. لكنّ، مع منتصف القرن التاسع عشر، بدأتْ مسألة الهويّة تُثير قلقًا واسعًا. وقتها، تزايدت الهجرةُ من البحرين وإليها، وبشكلٍ واسعٍ.

المجتمعاتُ التي تتنوّع تكويناتُها الاجتماعيّة تقتضي ديمقراطيّةً ناضجةً، يمكنها أن تُعنى بالتعدّد الثقافيّ، وما يقترن به من تنوّعاتٍ اجتماعيّةٍ وفكريّة. لكنّ الدولة الحديثة في الوطن العربيّ لم تعمل على استيعاب الانتماءات السابقة لها، أو أن تُكامِل بينها عبر الانتقال الديمقراطيّ الحقيقيّ.

ما هو جوهريٌّ هنا هو وجود هويّات ـ أو لنقل انتماءات ـ متعدّدة لدى الفرد الواحد، ومن ثَمّ لدى الفئات الاجتماعيّة المختلفة. وهو ما ينطبقُ بصورةٍ جليّةٍ على البحرين. فقد ظلّت الدولة تستمدُّ نسقَ وجودها من التكوينات الصغرى القائمة في المجتمع، وتعتمدها في الهيمنة عليه. وهي تُخفي إخفاقها في دمج هذه الانتماءات المتنوّعة من أجل قطع السبل أمام الوصول إلى هويّةٍ مشتركةٍ تمثّل مصالح الجماعة، وبانتماءاتها المختلفة.

إنّ الهويّة المشتركة لا تعني إزالةَ الانتماءات الفرعيّة أو الجانبيّة، لأنها ـ في ظروف مجتمعاتنا اليوم ـ انتماءاتٌ أصيلةٌ، ذاتُ طبيعةٍ ثقافيّةٍ راسخةٍ في الوجدان، بحيث تستحيل إزالتُها بقرارٍ أو رغبةٍ فوقيّة. قد تضعف بعضُ هذه البُنَى أو تتآكل صلابتُها في الواقع، إلّا أنّ تأثيرها بوصفها مكوّناتٍ ثقافيّةً يظلّ قويًّا وفعّالًا في الأذهان. لذا فإنّها قادرةٌ على الاستمرار في تقديم هويّاتها الثقافيّة الفرعيّة، متجاوزة الانصهار في بوتقةٍ واحدةٍ داخل المجتمع.

والهويّة الوطنيّة في البحرين ليست قويّةً بما يكفي، خصوصًا اليوم (رغم أنها وَجدتْ دفعةً قويّةً في أجواء «الإصلاحات» السياسيّة التي دُشّنتْ قبل نحو ثماني سنوات). وهو أمرٌ طبيعيٌّ، إذ لا يمكن بناءُ هويّةٍ وطنيّةٍ في ظلّ القمع: فالقمعُ لا يصنع أوطانًا، ولا هويّاتٍ وطنيّةً، إلا أن تكون مشوّهةً، وهشّةً، تسقطُ في أيّ اختبارٍ يواجهها، كما لاحظنا ذلك في العراق أثناء الاحتلال الأميركيّ.

---

(٣) انظر: تشارلز بلبريف، **مذكرات بلجريف**، ترجمة مهدي عبدالله، ١٩٩١.

الهويّة الوطنيّة

من المؤكّد أنّ الفشل في صياغة الهويّة الوطنيّة المشتركة يؤدّي وظيفةً أساسيّةً للنظام، وهي صعوبةُ ـ أو تعثّرُ ـ الانتقال الديمقراطيّ. هذا من جهة. ومن جهةٍ أخرى، فإنّه يُتيح له البحث عن مخارجَ أخرى. ومن المخارج التي لجأ إليها النظامُ السياسيُّ بديلًا من الهويّة الوطنيّة المشتركة:

ـ ترسيخ ما يُعرف بالهويّة الخليجيّة المشتركة، المبنيّة على الترابط الأسريّ والقبليّ. ورغم أنّ البحرين كانت السببَ وراء فشل قيام اتّحادٍ خليجيٍّ سنة ١٩٧٠، فإنّ تأسيس مجلس التعاون الخليجيّ سنة ١٩٨١ أيقظ الرغبة في تأسيس هويّةٍ خليجيّةٍ مشتركةٍ تقوم مقامَ الهويّة الوطنيّة. وقد أسهمتْ تلك الهويّة في ربط المتطلّبات الديمقراطيّة والاجتماعيّة المحليّة بسياقها الإقليميّ الخليجيّ، وعبّرتْ عن نفسها في صيغٍ من الهروب إلى الأمام عبرَ الدعوة إلى الوحدةِ الخليجيّة والتكامل الاقتصاديّ. ومع أنّ ذلك استغرق أكثر من ثلاثة عقودٍ فإنّ الجهودَ الفعليّة لم تعطِ ثمارًا حقيقيّةً للمواطن البحرينيّ، سوى بعض الامتيازاتِ الشكليّة، التي ارتدّت سلبًا في الفترة الأخيرة: إذ أفضت إلى رفع الإيجارات وأسعار الأراضي السكنيّة، وهذا ما أدّى إلى عجز المواطن البحرينيّ عن مواكبة تلهّف المواطنين الخليجيّين في التملّك والاستثمار العقاريّ.

ـ عسكرة الهويّة المحليّة على مستويين. المستوى **الأوّل** في البُعد الهيكليّ للدولة من خلال تأسيس أجهزةٍ أمنيّةٍ متعدّدةٍ وفاعلة، وعبر ربط السياسات الداخليّة بالإدارة الأمنيّة. وقد تمّ ذلك مع تطبيق «قانون أمن الدولة» عام ١٩٧٥ وحتى إلغائه سنة ٢٠٠١ واستبداله بقوانين مشابهة مثل «قانون مكافحة الإرهاب» أو «قانون التجمّعات والمسيرات.» المستوى **الثاني** في خلق عدوٍّ خارجيٍّ، ممثّلًا في البُعد الإيرانيّ. هنا تتمّ عمليّة بناء الهويّة البحرينيّة، فكريًّا وسياسيًّا وثقافيًّا، من خلال الهويّة المضادّة لإيران الشيعيّة الصفويّة الفارسيّة. وهنا تبقى الهويّة المحليّة «الرسميّة» في حاجةٍ ضروريّةٍ إلى الهويّة الإيرانيّة لكي تبنيَ نسقًا هويّاتيًّا قائمًا على التنافر والتباعد مع كلّ ما هو فارسيٌّ، صفويٌّ، شيعيٌّ. هذه المنافرة تُعين النظام على صياغة هويّةٍ «بحرينيّةٍ» قائمةٍ على العداء للآخر المختلف. ومن المعروف أنّ الأنظمة التي تواجه خللًا داخليًّا في تركيبتها، وتُحاصَر بعلامات استفهامٍ كبيرةٍ على قواسمها المشتركة مع شعبها، تسعى دومًا لأن تعوّضَ من الاهتزاز الداخليّ بحروبٍ خارجيّةٍ ضدّ هذا الآخر/ العدوّ، رغبةً في استجداء لحمةٍ، ولو آنيّة، مع مجتمعها، وأملاً في مواجهة استحقاقات الهويّة الوطنيّة المشتركة.

من ناحيةٍ أخرى، تواجه البحرين مجموعةً من التحدّيات في ما يتعلّق بالهويّة الوطنيّة، وعلى مستويين:

ـ المستوى الأوّل: ويتمثّل في حجم العمالة ـ وخصوصًا غير العربيّة ـ حيث تشير الإحصاءاتُ إلى أنّ عدد الأجانب يساوي تقريبًا عددَ المواطنين (المجموع مليون نسمة). هناك منْ يتحدّث عن تأثيراتٍ على الهويّة (العربيّة) للبحرين قبالة الهويّات الوافدة، ولاسيّما من شبه القارة الهنديّة التي تمثّل أكثريّةَ العمالة الوافدة. وفي هذا الإطار، فإنّ البحرين تُعتبر أقلّ من بقيّة الدول الخليجيّة الأخرى، عدا السعودية التي تمثّل العمالة الوافدة فيها نحو ثلثِ السكّان (٨ ملايين وافد مقابل ١٥ مليون مواطن). والواقع أنّ هذا التحدّي مازال في وضعه المعتدل، ولم يَستجلبْ ـ حتى الآن ـ تأثيراتٍ خطيرةً على الهويّة العربيّة للبحرين، رغم أنّ بعض الباحثين يهوّلون من الأمر، ومن نتائجه المرتقبة التي يُزعم أنها خطيرةٌ جدًّا. ومن وجهة نظر العديد من المراقبين، فإنّ سياسة التجنيس التي طالت الكثير من هؤلاء الأجانب ـ بمن فيهم الجاليات العربيّة ـ قد أسهمتْ في جعل هذا التحدّي حقيقيًّا ومؤثّرًا، لا على النسيج الاجتماعيّ والخدماتيّ فحسب، بل أيضًا على مستوى التكوين الشكليّ والداخليّ للهويّة البحرينيّة العربيّة.

ـ المستوى الثاني: ويتمثّل في التنوّع المذهبيّ والعرقيّ في البحرين. فمع أنّ الدين الإسلاميّ عنصرٌ جامعٌ يسمو فوق العصبيّات المذهبيّة والعرقيّة، فإنّ الواقع البحرينيّ يتأثّر بالتوتّرات المذهبيّة، التي تأتي مستوردةً في الغالب من الخارج، بسبب تأثّره بالظروف السياسيّة الخارجيّة، ولاسيّما مع التغييرات الحادّة التي تعصف بالعراق ولبنان. وقد أثبتت الأحداثُ السياسيّة المتراكمة أنّ البحرين ليست محصّنةً من تداعيات النزاع المذهبيّ في المحيط العربيّ. وثمّة أمرٌ على قدرٍ من الأهميّة والخطورة معًا، وهو أنّ التمييز ـ بأشكاله كافةً ـ لا يمكن أن يستمرَّ في دولةٍ ترفع لواءَ الإصلاح، ولا يمكن أن يتلقّى دعمًا من ثقافةٍ وطنيّةٍ آخذةٍ في التطوّر، ولا ضمن دولةٍ يُراد لها أن تكون حاميةً للقانون. إنّ التمييز هو الآفة الأساسُ للهويّة الوطنيّة، ونقيضٌ لكلّ ما هو وطنيٌّ. ولكنّنا نعتقد أيضًا أنّ الثقافة المُحرِّضة على التمييز، في ظلّ دولةٍ تدّعي الإصلاح، لا يمكنها الاستمرار، وأنّ أيّ إضعافٍ لثقافة التمييز الدينيّ والطائفيّ والقبليّ والجهويّ وغيرها يعني ـ بلا شكّ ـ دعمًا لبناء الهويّة وترسيخها، بحيث تصبح البحرين مُسوَّرةً ضدّ كلّ الاختراقات الخارجيّة، التي تتمظهر طائفيًّا وقبليًّا.

تبقى الهويّة [البحرينيّة] المحليّة «الرسميّة» في حاجةٍ ضروريّةٍ إلى الهويّة الإيرانيّة لكي تبنيَ نسقًا هويّاتيًّا قائمًا على التنافر والتباعد مع كلّ ما هو فارسيٌّ، صفويٌّ، شيعيٌّ.

البحرين